الاستثمار الزراعي في العراق ومقومات نجاحه

م.م سلام منعم زامل ألشمري
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط

الاستثمار الزراعي في العراق ومقومات نجاحه:

المقدمة

تؤشر العلاقات الإنتاجية شبه القطاعية التي سادت الريف والزراعة في العراق عرقلة إمكانية تطور ونمو القوى المنتجة وبقاء القطاع الزراعي متخلفا ،حيث برزت مظاهر التخلف في الزراعة من خلال انخفاض مستوى الإنتاج ومعدل غلة الدونم وانخفاض أعداد الثروة الحيوانية وهذا يعود لأسباب متعددة مثل الجهل والأمية المتفشية بين الفلاحين وعدم معرفتهم للأساليب العلمية الحديثة في الزراعة مما يؤثر على الأساليب المستخدمة في الزراعة وقلة استخدام الأسمدة لزيادة خصوبة التربة وانتشار الأملاح وسوء التصريف ومشاكل الري وغيرها من العوامل في توقف أو عجز هذا القطاع عن مواكبة القطاعات الأخرى في التطوير والتوسع والاستثمار ودعم الاقتصاد .

لقد شهد القطاع الزراعي في العراق تهميشا خلال الحقب الماضية ولم يتح لهذا القطاع أية فرصة لتطوير وتحسين أدائه أو خلق فرصة للاستثمار فيه فلم يحصل تطور واضح وبشكل ملفت للأنظار في العمليات الزراعية والصناعات الغذائية ،ولا أية مبادرات أو ابتكارات وظل الواقع الزراعي يعاني إلى حد كبير من عدم وجود مستلزمات الزراعة الحديثة من بذور ومبيدات الحشرات والتشكيلات الكاملة من الممارسات الزراعية المحسنة مثل الحراثة الحديثة وطرق الري الحديثة واستخدام الأسمدة والتكنولوجيات الحديثة خصوصا في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت ما بعد عام 1991.

بالمقابل يتوفر في العراق مستلزمات زراعة متطورة من أراضي صالحة للزراعة وموارد مائية وبشرية لبناء قطاع الزراعي ،فضلا عن إن القطاع الزراعي العراقي بحد ذاته يعد أرضا خصبة للاستثمار فيه وذلك لما يتمتع به العراق من المقومات السابقة الذكر مما يجعل من المشاريع الاستثمارية الزراعية ذات فوائد كبيرة وكثيرة وأيضا لا نستثني من هذه المشاريع الزراعية المشاريع الاستثمارية الخاصة بالثروة الحيوانية وما تنتجه هذه الثروة من منتجات ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الخارجي من خلال تصدير منتجات هذه الثروة بعد تغطيتها الاستهلاك المحلي ،كذلك الثروة السمكية ومقومات الاستثمار في هذا المجال ،فالعراق يملك بيئة جيده جدا لتطوير وتوسيع هذه الثروة وزيادة الاستثمار فيها وتطويرها وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى تطوير القطاع الزراعي في القطر والارتقاء بمستوياته الإنتاجية والتسويقية والمكننه والوسائل الأخرى التي تدفع بعجلة هذا القطاع نحو التطور .

لقد أتاحت فقرات ومواد قانون الاستثمار الجديد فرصة كبيرة لتطوير القطاع الزراعي في العراق والارتقاء بمستوياته الإنتاجية والتسويقية والمكننة والوسائل الأخرى التي تدفع بعجلة هذا القطاع نحو التطور .

مشكلة البحث

أن افتقار البلدان وخاصة العراق إلى إستراتيجيات واضحة وذات أفاق مستقبلية تعتمد الحقائق على الأرض وإمكانية البلد، أدى إلى ضعف اقتصادي شامل وخاصة في قطاع الزراعة وتهميشه تماما في خطط التنمية ومن ثم ضعف بل ندرة الاستثمار في هذا القطاع بفرعيه النباتي والحيواني .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الزراعي والفرص الممكنة للاستثمار في الاقتصاد العراقي، وبيان أهم السياسات والإجراءات التي يمكن تبنيها لتحفيز الاستثمار الزراعي ،فالاستثمار الزراعي سيفتح أفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والزراعي ويطور من واقع ألزراعه العراقية ويجذب الكثير من رؤوس الأموال والمستثمرين الإضافيين إلى هذا القطاع فضلا عن خلق فرص عمل جديدة ويتيح فوائد محتملة متعددة .

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الاقتصاد العراقي يمتلك من المقومات التي يمكن إن تؤدي إلى إنجاح عملية الاستثمار الزراعي، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية في القطر.

أولا: الاستثمار الزراعي الأهمية والفرص

1- أهمية الاستثمار الزراعي في الاقتصاد العراقي

أن الاستثمار الزراعي في العراق يجب إن يكتسب أهمية نابعة من خصوصية القطاع الزراعي نفسه إذ يحتل هذا القطاع موقع الصدارة في الاقتصاد العراقي بين القطاعات

المختلفة خلال العقود الماضية(1970-1990)،حيث تراوحت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مابين (9%) عام 1981 و(12,2%) عام 1990 و(3،11%) عام 2000وعام 2002بنحو(1،8%)،أما ما بعد إحداث نيسان 2003 انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى (5%) عام2004 و(5.7%) عام 2006بسبب تأثير الحروب السابقة(1).

كما إن القطاع الزراعي يمد القطاع الصناعي بنحو (60%) من احتياجاته من المواد الخام ويوفر سبل العيش لنسبه كبيرة من السكان، ويحظى العراق بمساحة قابلة للزراعة تقدر بنحو (12مليون هكتار) تشكل نسبة(26%) من إجمالي المساحة الكلية للقطر المستغل منها فعلا يقدر بنحو (5,75 مليون)حيث يشكل نسبة(13%)من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و(48%)من المساحة الكلية ،كما ويتمتع العراق بنسبة جيدة من أراضي المراعي والتي تقدر بنحو(4 مليون هكتار)أي تشكل حوالي (9,1%)من إجمالي المساحة الكلية للقطر،كما وتغطي الغابات الطبيعية حوالي(1,5مليون هكتار)من مجموع المساحة الكلية للقطر(2).

وللعراق أيضا نصيب مقدر من مياه نهري دجلة والفرات حيث يمن ملاحظة الجدول رقم (1) الذي يبين الواردات المائية لنهري دجلة والفرات للعامين 2004و2005

جدول رقم (1) واردات نهري دجلة والفرات وروافدهما ونسبتها من المعدل العام للسنوات (2004-2005)

السنة	النهر	الواردات المائية (مليار م^3)	نسبتها من المعدل العام %
2004	دجلة وروافده	44.42	92
	الفرات وروافده	20.54	104
2005	دجلة وروافده	37.08	77
	الفرات وروافده	17.57	88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات أ- وزارة الموارد المائية/ المديرية العامة للتخطيط والتنمية/ مركز السياسة البيئية ، ب-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام2006

(1) أنظر،أ-التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي للعام 2004.
ب- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2001-2003.

(2) د.سالم توفيق ألنجفي (1987): التنمية الاقتصادية الزراعية، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الثانية،1987.

كما ويمتلك العراق ثروة حيوانية جيدة يمكن ملاحظة الجدول رقم (2) الذي يبن أعداد الثروة الحيوانية في القطر العراقي للفترة من 1970-2001.

جدول رقم (2)تطور أعداد الحيوانات حسب النوع خلال الفترة (1970-2001)(بالإلف)

السنة	الأغنام	الماعز	الأبقار	الجاموس	الإبل
1970	9792	2452	1962	182	85
1980	8583	2570	2255	195	70
1986	8981	1476	1578	141	-
2001	6009	736	1232	118	23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام2006

يضاف إلى كل هذه الميزات موقع العراق الجغرافي وقربه من الأسواق العربية والأسيوية، إن جميع هذه الموارد الطبيعية والميزات إذا أحسن استثمارها لن تلبي حاجة العراق فقط بل تساهم في تلبية حاجة العالم العربي والأسيوي وسوف تساهم مساهمة فاعلة في التجارة الخارجية العالمية.

إن الاستثمار في القطاع الزراعي سيفتح أفاقا واسعة من النشاط الاقتصادي والزراعي وسيطور واقع هذا القطاع ويتيح فوائد متعددة من ا همها:

- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي وإقامة مشاريع زراعية
- ورفع الإنتاج الزراعي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية.
- الإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التكنولوجية الخاصة بالتقنية الزراعية.
- زيادة القدرة التنافسية الزراعية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري .
- زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا حتى يستطيع تغطية الاستهلاك

المتزايد للمحاصيل الزراعية (الخضر والفواكه)والمحاصيل الزراعية الصناعية(القطن ،قصب السكر ،المراعي والغابات).

- رفع دخل الأسر في المناطق الزراعية و الريفية لان تشجيع الاستثمار من شانه إن يتيح مستويات دخول لتلك الأسر مستمرة ومتزايدة.
- زيادة العاملين في القطاع الزراعي ومن ثم تشغيل الكثير من الأيدي العاملة وامتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة فضلا عن تطوير كفاءة العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم .
- الحد من هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة التي نتج عنها الكثافة السكانية في المدن وذلك من خلال إنشاء وبناء القرى العصرية ،إنشاء الطرق المبلطة الجديدة التي تربط مناطق الإنتاج بالاستهلاك ،بناء المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية في تلك المناطق كذلك شق الأنهار والمبازل لإغراض إرواء المساحات المزروعة.
- رفع نسبة تصدير المنتجات الزراعية ولو بنسب قليلة بعد أن كانت تستورد من خارج العراق وبذلك يتم توسيع حجم التبادل التجاري بين العراق والدول المجاورة أو دول العالم الأخرى .

إن الاستثمار في القطاع الزراعي العراقي يعني ولادة جديدة لمفصل اقتصادي زراعي حيوي مهم فضلا عن استغلال مساحات كبيرة من الأراضي كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها وأيضا إنشاء الغابات الصناعية وصولا إلى

خلق منطقة زراعية إستراتيجية مهمة في القطر العراقي .

2- فرص الاستثمار الزراعي في العراق

تشير تجارب النهضة الزراعية التي حدثت في كثير من الأقطار والدول الاعتماد على ثلاث ركائز أساسية وهي وفرة الموارد الزراعية والطبيعية ،واتساع قاعدة السوق الاستهلاكية والقوة المتنامية للاقتصاد الوطني ،فظلا عن ثلاث ركائز ثانوية مساعدة لرفع الكفاءة التنافسية وهي البنى الأساسية والتقنيات الزراعية الحديثة ومستوى متطور ومتنامي لقطاع الصناعة والاتصالات والمعلومات (1).

فإذا استثنينا الكيانات القارية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والصين فان الدول الأخرى قد سعت لبناء كيانات إقليمية لتوسيع قاعدة السوق ،وهكذا برز الاتحاد الأوربي الذي يضم الآن (25)قطرا أوربيا ونحو ستمائة مليون مستهلك ،وتتواصل الجهود لخلق أسواق إقليمية في مناطق أخرى من العالم كأمريكا اللاتينية ودول شرق أسيا، في مثل هذه الظروف لا يمكن لأي قطر أن يتنافس في التجارة الدولية قبل أن يؤمن قاعدة واسعة من المستهلكين لمعظم إنتاجه وهذا ما يدعو العراق للمشاركة في التكتلات الدولية والإقليمية مما يتيح الأسواق المطلوبة لتصدير معظم إنتاجه من المحاصيل الزراعية والصناعية .

إن بيانات التقرير العربي السنوي الموحد(2) تشير إلى إن الوطن العربي يستورد سلعا غذائية وزراعية من خارج الوطن العربي بما قيمته (18 مليار)دولار سنويا وهي تشمل اغلب المحاصيل الزراعية،اللحوم بأنواعها، الفواكه،الأعلاف وغيرها والقطر العراقي واحد من أكثر دول العالم العربي استيرادا لتلك المحاصيل حيث تقدر نسبة اعتماد العراق على الخارج(3) بنحو أكثر من (60%) ما بعد أحداث نيسان 2003،علما أن جميع أو اغلب تلك المحاصيل والسلع الزراعية يسهل إنتاجها في داخل القطر، كما انه لا توجد صادرات للعراق من السلع الزراعية خلال تلك الفترة وهذا ما يوضح حجم السوق المتاح ألان إمام المستثمرين للمنافسة فيها ومدى اتساع الأسواق المتاحة للمستثمر خاصة إذا اعتمدت الرسوم الصفرية كما هو الحال في منطقة التجارة العربية .

وفي سبيل مواكبة العولمة والمستجدات في السياسات الاقتصادية يجب على الدولة تبني

سياسات اقتصادية بعيدة المدى تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود الإدارية وإبعاد الدولة تدريجيا عن الأنشطة الاقتصادية والخدمية وتشجيع القطاع الخاص صاحب الأولوية في الإنتاج الزراعي بكل السبل والوسائل ليحتل مكانا مرموقا في قيادة النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2004): تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002 ،الكويت 2004.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2005.
(3) سلام منعم زامل ألشمري(2006):التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق،بحث مشارك ضمن وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد /جامعة واسط،الكوت،2006.

ثانيا:السياسات والإجراءات المطلوب تبنيها لتشجيع وتحفيز الاستثمار الزراعي في العراق:

مما لاشك فيه إن الحافز الاقتصادي يعتبر الدافع الرئيسي للاستثمار في أي من المجالات الاقتصادية(1) ،ويجدر في هذا المقام التفريق بين الحافز في قطاعات صغار المزارعين والحافز في الاستثمارات الزراعية الكبرى ويرجع ذلك أساسا إلى مستوى استخدام التقنيات المتطورة للإنتاج، ففي ظل قطاع صغار المزارعين(التقليدي)غير مواكب بدرجة كافية لاستخدام تلك التقنيات وذلك ينعكس على الإنتاجية المتواضعة لكثير من المحاصيل الحقلية وكذلك المنتجات الحيوانية،ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة ،أهمها الهياكل الإنتاجية الغير مرنة والمرتبطة بالأساليب التقليدية وضعف التحول نحو الإنتاج التجاري ،الذي يرجع إلى محدودية وسائل نقل التقنية والإرشاد وعدم توفر مدخلات الإنتاج الحديثة في متناول المنتج الزراعي وضعف المقدرة على شراء تلك المدخلات ، حيث يقع على عاتق الدولة تشجيع ودعم قطاع صغار المنتجين للتحول إلى الإنتاج الاقتصادي .
ولابد من الإشارة هنا إلى إن نظام الملكية الصغيرة او قطاع صغار المزارعين انتشرت

على اثر قوانين الإصلاح الزراعي رقم (30)لسنة 1958 وقانون الإصلاح الزراعي رقم (117)عام 1970 مما يترتب على ذلك إعادة النظر في هذه القوانين .
وهنا يتعين على الدولة إن تسترشد السياسات المحفزة للاستثمار بالموجهات الآتية:
1- تشجيع إنتاج واستخدام التقنيات المتطورة بهدف زيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج
وتشمل هذه التقنيات الحديثة الأصناف المحسنة،نظم الري الحديثة ،استخدام الأسمدة الكيماوية،استعمال الآلات والمكائن الزراعية المناسبة،استعمال التقاوي المحسنة ،إدخال محاصيل زراعية جديدة واستخدام تقنيات الإنتاج الحيواني والنباتي المتقدمة.
2- الإدارة السليمة والمستدامة للموارد الزراعية:
إن الإدارة السليمة للموارد الزراعية تتطلب سياسات محددة أهمها:
أ- سياسة الاقتصاد في استعمال الأراضي:
إن العراق يتمتع بأراضي زراعية ليست قليلة، الكثير منها لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل ،وان هذه الأراضي رغم كثرتها الا أنها متناهية بالمقارنة بالطلب عليها بالمدى البعيد لذلك يصبح من الحكمة الاقتصاد في استعمالات الأراضي والتحكم في إحجام الأراضي التي تخصص للاستعمالات المختلفة وخاصة في مجالات الاستثمار الزراعي لاحقا.
ب- الاقتصاد في استعمال المياه:
معلوم إن القطر العراقي يتمتع بنصيب مقدر من مياه نهري دجلة والفرات إلا إن هذه المياه متناهية أيضا ولها استعمالات كثيرة ومتعددة منافسة مثل ألصناعه وتوليد الطاقة الكهربائية والنقل النهري والسياحة ومياه الشرب للإنسان والحيوان وغيرها من الاستخدامات ،وتعتبر ألزراعه عموما أكثر استهلاكا من أي قطاع أخر حيث يخصص نحو (80%)من مياه الأنهار للزراعة (2)، وتتسم طرق الري التقليدية في العراق بالإسراف مما يستوجب إدخال تقنيات الري الحديثة ذات الكفاءة العالية في استخدام المياه مثل الري بالتنقيط والري المحوري وهذا يتطلب تقديم حوافز للمستثمرين لتشجيعهم على إدخال تلك التقنيات وفرض

---

1) د.هناء عبد الغفار السامرائي (2006):ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق ،بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب العراق للدراسات،2006.
2) د.سالم توفيق ألنجفي (1987): التنمية الاقتصادية الزراعية،مصدر سبق ذكره.

رسوم باهظة على أولئك اللذين يستخدمون طرق الري التقليدية التي تؤدي إلى فاقد مائي كبير.
ج- الاستثمارات في المراعي والغابات:

يتميز القطر العراقي بانخفاض نسبة الأراضي المغطاة بالغابات والتي تقدر بنحو (1,5مليون هكتار)من مجمع مساحة القطر الكلية وذلك بسبب التوسع في زراعة المحاصيل الحقلية وكذلك بسبب الزحف الصحراوي ومشكلة التصحر ،لذلك يتعين منح فرص للاستثمار الزراعي في هذا المجال ومنح المستثمرين حوافز وميزات للمساهمة في زيادة ألرقعه المزروعة بالغابات والمراعي .

د- التوزيع المتوازن للاستثمارات بين المحافظات:

هناك حاجة ملحة لتشجيع الاستثمار في كافة محافظات القطر خصوصا المناطق الريفية الأقل نموا والتي تتمتع بموارد وإمكانيات كبيرة وذلك بهدف تنمية الريف وعكس الهجرة الريفية للمدن وتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وهذا يستدعي :

- خلق بيئة ملائمة للاستثمار ومنح المستثمرين ميزات تفضيلية في المناطق الريفية .
- توفير البنى التحتية وتطوير الأسواق لربط تلك المناطق بالأسواق الداخلية والخارجية

ه- تشجيع الزراعة الاستيطانية:

يتسم الاستثمار الزراعي في كثير من الأحيان بما يمكن إن يسمى بنمط الاستثمار عن بعد حيث يقيم المستثمر في المدن الكبيرة ويقوم وكلاء عنه بإدارة المشاريع الزراعية ويتم ذلك خلال موسم الإنتاج ويتوقف النشاط تماما بعد عمليات الحصاد أو الجني ،وهذا النمط يتميز بعدم الكفاءة في استخدام الموارد وضعف الإنتاجية والإنتاج وذلك لغياب الإشراف والمتابعة من قبل

المستثمر، والمطلوب تبني سياسة تشجع على إقامة المستثمرين في مواقع الإنتاج .

<u>ثالثا:الإصلاح المؤسسي من اجل تحفيز الاستثمار الزراعي في العراق:</u>

1- تفعيل الاستثمارات أن قطاع الزراعة في العراق يأخذ أبعاداً إستراتيجية هامة علي كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي إذ يعول عليه كثيراً في تنمية وانطلاق أهم قاعدة موارد بالبلاد تتصل بمركز الثقل لحياة ومجال عمل لنسبة ليس بالقليلة من سكان القطر إلى جانب مساهمة ذلك في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ليحتل مكاناً متقدماً في الاقتصاد والتجارة على مستوى العالم مرتكزاً علي المزايا النسبية النادرة ذات الأهمية المتزايدة في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة وتحقيقه للتكامل الاقتصادي والتجاري مع المجموعات العربية والعالمية وما يمكن تحقيقه من آفاق تعاون إستراتيجي(1) .

لا خلاف حول أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالقطر وتوفير عوامل المناخ المواتية لتشجيع الاستثمار عامة على مستوي الاقتصاد العام والزراعي علي وجه الخصوص .

2- نوعية وبيئة الإعمال:

بجانب مؤشرات الاقتصاد الكلي فإن نوعية وبيئة الأعمال بالعراق تلعب دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي بما لها من تأثيرات مباشرة في استقطاب وإنجاح الاستثمارات وتشمل عناصرها الرئيسية(1) : الإجراءات والأنظمة الحكومية ، وضعية البنية التحتية والمرافق ، التقنيات المستخدمة ، ظروف العمل والعمالة ، الإدارة، الأنظمة والقوانين، التمويل وأسواق المال، نوعية ودرجة مخاطر الأعمال ، وتفصيل ذلك :-

أ- الجوانب المؤسسية والإجراءات:

أن الاتجاه السائد حالياً في العالم هو جعل الأنظمة والإجراءات مبسطة وفاعلة بقدر الإمكان والأنظمة المعنية ذات العلاقة هنا تشمل الإجراءات والنظم المطلوبة لبدء عمل جديد ، الأنظمة ذات الصفة المستمرة ، (تجديدات ، إعفاءات .. الخ) ، أنظمة العمالة وقوانين العمل ، أنظمة الاستثمارات الأجنبية .الأنظمة ذات العلاقة بالبيئة ، أنظمة الاستيراد والتصدير ، القوانين التجارية ، أنظمة النقل والمواصلات . أنظمة التمويل ، أنظمة التسهيلات والإعفاءات الضريبية والكمارك .

والمطلوب هنا هو تقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة أعلاه بتركيز أكبر علي الجوانب اللصيقة بمجالات الاستثمار الزراعي ، ومن ثم العمل علي تعديل وتبسيط ما تتطلبه من إجراءات نحو المستويات المرغوبة .

ب- وضعية البنية التحتية :

تعتبر أهم عناصر بيئة الأعمال لدورها المباشر في تحديد إمكانيات ونوعية وتكلفة مختلف عمليات الإنتاج والتسويق وغيرها ولتهيئة بيئة الاستثمار الزراعي تحديداً فالمطلوب توفير مرافق وخدمات جيدة المستوى وبأسعار منافسة (2)، لذا لابد من

---

1) د.عبد الصاحب العلوان (2002) :قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ،مجلة دراسات اقتصادية،العدد16،السنة الرابعة،بيت الحكمة بغداد،2002.

الاهتمام بالطرق ، خدمات النقل بالسكك الحديد والنقل البري والبحري والموانى ، النقل الجوي والمطارات ، التخزين والمستودعات ، خدمات الاتصالات ، خدمات ومصادر الطاقة الكهربائية والمحروقات خدمات مياه الري ومياه الشرب والصرف الصحي كما لابد من إعطاء أهمية خاصة للمرافق الأكثر التصاقا بالاستثمار الزراعي مثل المحاجر الزراعية والبيطرية ، المجازر ومرافق تجهيز اللحوم ، النقل المبرد، خدمات تجهيز المنتجات الزراعية والخدمات الأخرى المساندة .. الخ .

ج. التقنية والتقنيات المساعدة:

لطبيعة الاستثمارات الزراعية ومتطلبات رفع كفاءة النشاط الزراعي لابد من اختيار وتبني أنماط من تقنيات الإنتاج والخدمات الزراعية الحديثة إلى جانب تقنيات الأعمال والإدارة وتقنيات المعلوماتية وتطبيقاتها إضافة للتقنيات الزراعية المتخصصة. والمطلوب تقييم وجودها والعمل علي تطوير المؤسسات الداعمة في مجال التقنية والتقنيات المساعدة (مراكز البحوث والتدريب ونقل التقنية .. الخ) ومتطلباتها من الكوادر المؤهلة والكافية (علماء ، باحثين ، مهنيين ، فنيين ، عمال) .

د.سوق العمل والعمالة:

لابد من وجود سوق عمل يتسم بالمرونة والفاعلية بحيث تتوفر قوى عاملة بالمواصفات المطلوبة من حيث جودة السلوك والكفاءة والقابلية للتطور واستيعاب التقنية بالتكلفة المناسبة.

ولإدراك ذلك لابد من الاهتمام بقوانين العمل وشروط الخدمة إضافة لمؤسسات التدريب ورفع الكفاءة ضمن برامج وخطط بناء القدرات الفنية والإدارية .

(1) حميد عبد الحسين العقابي (2006):دراسة عن الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب العراق للدراسات،2006.

(2) نفس المصدر السابق.

ه.الإدارة:

هناك قناعة كبيرة بالدور الرئيسي لعنصر الإدارة سواء على مستوى الإدارة العامة أو إدارة المهام المتخصصة (الإنتاج ، التسويق ، المالية ..الخ) في تحسين وتطوير الإنتاجية وتحقيق درجة عالية من كفاءة النشاط الزراعي بما يوفر لها المنافسة الجيدة.

ويعتبر ضعف عنصر الإدارة من أهم المعوقات للأداء في قطاعات العمل في الدول النامية مما يستوجب الاهتمام به من حيث توفير سبل رفع كفاءة وإعداد المديرين الأكفاء من خلال وضع معيار الكفاءة في اختيارهم والعمل على تزويدهم بمهارات ومفاهيم الإدارة الحديثة والجودة الشاملة ،والبلد تحتاج إلي تقوية المؤسسات التي تقوم بذلك بما يكفل مجابهة تحديات المستقبل ومتطلبات المرونة والتكيف في ظل نمط الاقتصاد الحر الموجه للسوق من خلال استيعاب اقتصاديات المعرفة .

و.التشريعات والقوانين التجارية:

تكمن أهمية التشريعات والقوانين في تهيئة بيئة مستقرة توفر الثقة والاطمئنان لقطاعات الأعمال للمستثمرين المحتملين في القطاع الزراعي على وجه الخصوص وذلك لطبيعة هذا النشاط عالي المخاطر ، وتقييم هذا الجانب يهدف إلى تحديد كفاءة وفاعلية أنظمة القوانين التجارية وذلك لبلوغ غايات تهم المستثمر ممثلة في : حفظ وصيانة حقوق أصحاب الأعمال والغير ، تحجيم الاحتكار وتشجيع المنافسة ، تحقيق الشفافية ، منع الإغراق وتوفير قوانين فاعلة لتسوية النزاعات التجارية (بالنظر لتكلفة وزمن التقاضي وحجم التدخلات غير العادلة وتنفيذ الأحكام بصورة عالية وغيرها) .

ويمكن إيجاز ما يسعى إليه التقييم الواقعي والتعديل (إذا لزم الأمر) ببيان هل ان أنظمة القوانين التجارية الحالية كافية وفاعلة ؟ و إن لم تكن كذلك فما نوع وحجم التعديل والتطوير المطلوب؟ وهل هناك حاجة لأجهزة وقوانين متخصصة .

ز. التمويل والأسواق المالية:

تعد الأنظمة المالية (البنوك التجارية ، شركات التمويل ، أسواق رأس المال وغيرها) تعتبر من العناصر الحرجة في كفاءة ونوعية بيئة الأعمال. وكغيره من الدول النامية فالعراق يحتاج لمزيد من التطوير لهذا القطاع ليواكب المستجدات الاقتصادية والمالية على المستوى الوطني والعالمي ومن بين الاتجاهات الهامة والتي يلزم تطويرها : إنشاء شركات للتمويل وتطوير سوق الأسهم ، تطوير التمويل للشركات ، تطوير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ح. مخاطر بيئة الأعمال في العراق:

لابد من دراسة وبحث مخاطر بيئة العمل المحيطة بالاستثمارات الزراعية بهدف جعلها في الحدود المعقولة مع تقليل درجة ونوعية هذه المخاطر بما يمكن من التعايش معها ، وأهم ما يمكن عمله تجاه ذلك هو الارتقاء بكفاءة ونوعية مختلف عناصر بيئة العمل حسبما تقتضيه الحاجة وبناءً على طبيعة ما يتم تحديده وتصنيفه كمخاطر عالية تستوجب برامج وسياسات خاصة للتعامل معها.

3. عوامل جذب الاستثمارات:

تمثل تهيئة بيئة الاستثمار شروطاً ضروريا ولازما لتحقيق أي تقدم ذو معني نحو جذب وإنجاح الاستثمارات والأعمال بوجه عام ، أما على وجه الخصوص فإن جذب الاستثمارات (وطنية وأجنبية) نحو القطاع الزراعي وتفعيل ذلك يمكن النظر إليه من خلال ثلاثة مكونات(1): أطر السياسات التنظيمية ، وإجراءات حفز الأعمال ، والعوامل الاقتصادية ذات الصلة وفيما يلي إيجاز طبيعة كل من هذه المكونات والسمات المطلوبة في كل منها :

(1) د.هناء عبد الغفار السامرائي (2006): ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق،مصدر سبق ذكره.

ا. أطر السياسات التنظيمية ذات الصلة :

ويشمل ذلك إطار سياسات الاستثمار الأجنبي ويعني بذلك القوانين المنظمة لدخول

الاستثمارات ومزاولة أعمالها ومعاملة الشركات الأجنبية (مقارنة بالوطنية) وكذلك القوانين التي تحكم هيكل وأداء الأسواق ومع أن قانون الاستثمار يمثل تقدماً كبيراً فقد يكون هنالك حاجة للمراجعة والتعديل مترتبة على أثر تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على أهداف وطموحات جذب الاستثمارات (أجنبية ووطنية) ويظل الهدف هنا تقييم تجربة جاذبية وتنافسية الاستثمارات الزراعية على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية مقارنة بدول أخرى ذات ظروف مشابهة ، أو مقارنته بمزايا وأوضاع القطاعات الأخرى داخل القطر .

كما لا يمكن إغفال السياسات المساعدة ألتي تكمل وتزيد من فاعلية الاستثمار مثل سياسات التجارة (فتح الأسواق) وسياسات التحرير والخصخصة للمؤسسات . فلابد من التناغم بين هذه السياسات في إطار واحد وعدم تضاربها .

ب. إجراءات تحفيز الأعمال:

إن السعي حثيث من قبل جميع الدول تقريباً لتوفير سياسات استثمار منافسة يجعل مكون تحفيز الأعمال يأخذ بُعداً هاماً في تحسين جاذبية البلد المعني للاستثمارات(1) . وتشمل الإجراءات على سبيل المثال : ترويج الاستثمار و تطوير الخدمات الاجتماعية والمعيشية خصوصاً للأجانب الراغبين في القدوم للبلاد ، وغيرها ويمكن للإجراءات التحفيزية أن تأخذ أشكالاً متطورة ومتخصصة إضافة لخدمات ما بعد الاستثمار إذ لا يجب أن تقف الجهود عند تصديق وتنفيذ الاستثمارات .

ج. العوامل الاقتصادية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي:

بمجرد أن يصبح إطار سياسات وإجراءات الاستثمار في وضع جيد وفعال فإن العوامل الاقتصادية تفرض نفسها باعتبارها أساسية في جذب الاستثمار . فإذا كانت عوامل مثل توفر الموارد الطبيعية ، كبر حجم السوق المحلي ، رخص الأيدي العاملة ، لها الدور الحاسم في تحديد أفضلية البلدان لتقصدها الاستثمارات من مختلف المناطق ، وتحت واقع المستجدات والتطورات التي تشهدها الاقتصاديات وقطاعات الأعمال وسرعة تراكم المعارف والتقنيات وغيرها من تداعيات العصر فإن الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية التقليدية قد انحسرت كثيراً. وفي المقابل برزت أخرى جديدة كدور العلوم والتقنية والمهارات والقدرات التطويرية الإبتكارية ..الخ .

كما لابد من ذكر سياسات الأسواق وحجم الطلب على السلع والمنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً في الإطارين العربي والأسيوي بمعني أنه لابد من الحصول علي توليفة عوامل اقتصادية توفرها البلاد لجذب وتوسيع الاستثمارات خاصة الأجنبية في الزراعة . الأمر الذي يتطلب معرفة ودراسة استراتيجيات ومجال عمل وأسواق الشركات الراغبة في الاستثمار الزراعي في العراق.

رابعا: بعض السياسات المقترحة ونتائجها المستهدفة:

يمكن لنا من خلال هذا البحث عرض بعض السياسات الزراعية المقترحة التي يمكن لوزارة الزراعة العراقية أو الجهات الأخرى ذات الصلة من تبنيها و فسح المجال أمام

(1)د.هناء عبد الغفار السامرائي(2002): الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية،الصين أنموذجا،إصدارات بيت الحكمة،الطبعة الأولى،بغداد 2002.

المستثمر الزراعي لتطوير واقع الزراعة العراقية وهي في عدة مجالات كما يلي :

1- في مجال الأراضي الزراعية
حيث بالإمكان تبني السياسات التالية :

- إصلاح نظم وقوانين حيازة الأرض.
- إجراء بحوث ودراسات لتحديد مساحة وتصاد يق الحيازات.
- تحديد العلاقة الواضحة بين المستثمر والمالك والمزارعين بمشاركة هذه الإطراف.
- الموازنة بين المساحات الممنوحة للاستثمار والمقدرات الاستثمارية مع الاتجاه زيادة المساحات وتشجيع التنويع.

ومن أهم ما يمكن أن تستهدفه السياسات أعلاه تامين حيازة الأرض للمستثمر لفترات طويلة خالية من النزاعات .

2- في مجال التقنيات الزراعية

- تنمية البنيات اللازمة لإجراء التجارب الحقلية تحت ظروف المزارعين والفلاحين وترويج التقنيات

- المطورة في المجال النباتي والحيواني .
- زيادة الاستثمار في البحث العلمي وإنتاج التقنيات وذلك بتخصيص (1%)من الناتج المحلي الزراعي للبحوث الزراعية وإنتاج التقنيات.
- ربط الاستثمار الزراعي باستخدام التقنيات الحديثة عن طريق تقديم الحوافز والتمويل طويل ومتوسط الأجل .
- التوسع في المعامل والتجهيزات اللازمة لاستخدام التقنية الحيوية ،الهندسة الوراثية،الزراعة النسيجية،تقنية المعلومات وكذلك إنشاء وبناء المعامل لنقل التقنية ولتدريب المزارعين.

ومن أهم النتائج المستهدفة لهذه السياسات المقترحة انتشار التقنية المتطورة وزيادة نمو الإنتاج الزراعي .

3- في مجال التمويل

- زيادة نسبة القروض بما لا يقل عن (5%)من الناتج المحلي الزراعي، حيث يلاحظ هناك تطور في قروض المصرف الزراعي التعاوني للشركات والمزارعين خلال السنوات الأخيرة ويمكن ملاحظة الجدول رقم (3) الذي يوضح تطور القروض المنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني للشركات والمزارعين .
- إصلاح النظام المصرفي بتطوير مؤسسات التمويل الريفية خاصة المرتبطة بتنظيمات المزارعين وقيام بنوك القرى مع زيادة الانتشار المصرفي.
- توفير التمويل طويل ومتوسط الأجل للمستثمرين اللذين يتبنون تقنيات متطورة.
- إدراج التامين في تمويل الإنتاج النباتي والحيواني .

ومن نتائج تلك السياسات وجود مؤسسات تمويل زراعية وريفية متطورة وواسعة الانتشار تقوم بتقديم الخدمات المالية بأقل كلفة ممكنة.

جدول رقم (3) تطور القروض الزراعية التنموية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني للشركات الزراعية والمزارعين حسب آجالها للفترة من 1997- 2004. (إلف دينار)

السنة	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الآجل	قروض طويلة الآجل
1997	1450	0	0
1998	51980	0	0
1999	0	0	349305
2000	1420000	0	19988861
2001	1266625	15971005	15971005
2002	12592269	0	45772320
2003	10442728	0	53197320
2004	12390230	0	57643493

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام2006

4- في مجال التسويق

- إدراج نظم المعلومات التسويقية والترويج ضمن الخطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد.

- زيادة تنافسية السلع عن طريق تخفيض تكاليف التسويق عن طريق تشجيع الاستثمار في إنتاج مواد التعبئة والتغليف محليا وتفعيل التشريعات القانونية لمنع أية جباية لا يسندها القانون

من النتائج المستهدفة ضمان تسويق سلع منافسة محليا وعالميا من حيث السعر والخواص.

5- في مجال التصنيع الزراعي

- تشجيع التصنيع الزراعي عن طريق تحفيز المستثمرين في مجال الصناعات الغذائية .
- تخفيض ضريبة أرباح الشركات العاملة في التصنيع والتسويق المرتبط بالإنتاج الزراعي سواء لمدخلات الإنتاج النباتي أو الحيواني .
- تشجيع الربط الرأسي بين إنتاج السلع الزراعية الأولية وتصنيعها بواسطة الاستثمارات الكبيرة .

من أهم نتائجها توفير مدخلات إنتاج تساهم في تحفيز وتطوير الإنتاج الزراعي.

6- في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية

- إعداد خريطة استخدام الأراضي .
- حماية الأراضي المعرضة للتصحر،والعمل على تفادي مشكلة ملوحة التربة .
- تشجيع قيام الغابات والمراعي .
- إصدار التشريعات القانونية لترشيد استخدام الكيمياويات.
- تحفيز المستثمرين في مجال الإنتاج العضوي وتهيئة المناخ الملائم لتطويره.

من أهم ما يمكن أن تستهدفه هذه السياسات حماية البيئة الزراعية ومكافحة التصحر ومشكلة الملوحة في التربة.

7- في مجال الإنفاق العام في البنية التحتية .

- زيادة الإنفاق العام على ألزراعه والبنية التحتية الريفية والخدمات الأساسية مثل الطرق الفرعية ، المطارات المحلية، السكك الحديد وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في هذه المجالات وتقديم الخدمات.

ومن نتائج السياسات هذه زيادة مساهمة ونمو القطاع الزراعي ووصول الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك في أسرع وقت واقل كلفة.

سادسا :الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- تتوفر في العراق مستلزمات زراعة متطورة من اراضي زراعية وموارد مائية وبشرية لبناء قطاع زراعي ناجح فضلا عن إن القطاع الزراعي بحد ذاته يعد أرضا خصبة للاستثمار فيه وذلك لما يتمتع به العراق من المقومات مما يجعل من المشاريع الاستثمارية الزراعية ذات فوائد كبيرة

2- إن الاستثمار في القطاع الزراعي يعني ولادة جديدة لمفصل اقتصادي زراعي حيوي مهم فضلا عن استغلال لمساحات كبيرة من الأراضي كمناطق تصلح للرعي وتربية المواشي بمختلف أنواعها وأيضا إنشاء الغابات الصناعية وصولا إلى خلق منطقة زراعية إستراتيجية مهمة في القطر العراقي .

3- ان العراق واحد من أكثر دول العالم العربي استيراد للمحاصيل والسلع الغذائية والزراعية حيث تقدر نسبة اعتماد العراق على الخارج بنحو أكثر من (60%)،علما أن جميع أو اغلب تلك المحاصيل والسلع الزراعية يسهل إنتاجها في داخل القطر، كما انه لا توجد صادرات للعراق من السلع الزراعية وهذا ما يوضح حجم السوق المتاح ألان إمام المستثمرين للمنافسة فيها ومدى اتساع الأسواق المتاحة للاستثمار.

4- إن تفعيل الاستثمارات في القطاع الزراعي يأخذ أبعاداً إستراتيجية هامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي إذ يعول عليه كثيراً في تنمية وانطلاق أهم قاعدة موارد بالبلاد تتصل بمركز الثقل لحياة ومجال عمل نسبة ليست بالقليلة من سكان القطر إلى جانب مساهمة ذلك في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ليحتل مكاناً متقدماً في الاقتصاد والتجارة علي مستوي العالم مرتكزاً علي المزايا النسبية النادرة ذات الأهمية المتزايدة في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة وتحقيقه للتكامل الاقتصادي والتجاري مع المجموعات العربية والعالمية وما يمكن تحقيقه من آفاق تعاون إستراتيجي .

التوصيات:

أولا : في مجال تشجيع وتحفيز الأداء في قطاع الاستثمار الزراعي:

في سبيل مواكبة العولمة والمستجدات في السياسات الاقتصادية يجب على الدولة تبني سياسات اقتصادية بعيدة المدى تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود الإدارية وإبعاد الدولة تدريجيا عن الأنشطة الاقتصادية والخدمية وتشجيع القطاع الخاص بكل السبل والوسائل ليحتل مكانا مرموقا في قيادة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال:

1- **بذل مزيد من الميزات والتسهيلات الاستثمارية من خلال خلق مناخ مواتي للاستثمارات الزراعية .**
2- **اعتماد خصوصية للاستثمار في القطاع الزراعي لطبيعته المتعلقة بارتفاع درجة المخاطر وطول فترة الاستثمار مقارنة بغيره من القطاعات .**
3- **اعتماد أولوية للاستثمار في المناطق الأقل نمواً في إطار أهداف التنمية المتوازنة لمحافظات القطر.**
4- **العمل علي ترقية النشاط الزراعي من خلال تشجيع الاستثمارات ذات التقنية العالية بما يساهم في زيادة كفاءة النشاط ويستغل بدرجة أكبر الميزات النسبية للإنتاج الزراعي العراقي .**
5- **تشجيع الاستثمار في أنشطة الروابط الأمامية والخلفية للزراعة (الممثلة بالمدخلات والمخرجات) والأنشطة المساعدة والمتكاملة مع النشاط الزراعي .**
6- **تطبيق معايير الجودة الشاملة والمواصفات القياسية للمشاريع الاستثمارية الزراعية بما يحقق درجة تنافسية عالية .**
7- **الاهتمام بالمستثمر الوطني في المجال الزراعي وتقديم التسهيلات له ما يدعم عودة رؤوس الأموال المغتربة وكذلك الخبرات والكفاءات .**
8- **التركيز علي الاستثمارات ذات البعد التنموي والاستراتيجي .**
9- **الاهتمام بتمويل التنمية والتمويل للاستثمارات المختلفة من خلال تشجيع وتطوير المؤسسات المختصة (بنوك ، شركات ، ومؤسسات التمويل) و العمل على بناء أسلوب جديد في التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة من خلال توفير البنية التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع الاستثمارية الزراعية.**
10- **دعم وترويج إقامة القرى العصرية والمزارع النموذجية واستيعاب خريجي المعاهد والكليات الزراعية.**
11- **تأهيل وتدريب الفلاحين وتوعيتهم بفوائد الاستثمار الزراعي وبما يخدم واقعهم الحالي.**
12- **تبني سياسة زراعية شاملة للموازنة بين الكميات المنتجة من السلع الزراعية، نباتية أو حيوانية وبين الحاجة للاستهلاك.**
13- **العمل على مكافحة التصحر بكل إشكاله وكذلك مشكلة تملح التربة ووقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.**

ثانيا: في مجال المؤسسات والقوانين:

1- **رفع درجة التنسيق بين الأجهزة والوحدات الإدارية المسئولة عن الاستثمار على مستوى المركز والمحافظات لخلق مزيد من تسهيل وتسريع الإجراءات.**
2- **تحديد مهام وإجراءات كل جهة وفق مرجعية محددة يُتفق عليها بما يفعَّل التفويض الممنوح لوزارة الزراعة وذلك وفق سياسات وموجِّهات الوزارات الأخرى المختصة في كل قطاع.**
3- **مراجعة قانون الاستثمار واللوائح التنفيذية والقوانين الأخرى(الضرائب ، الكمارك .. الخ) بما يدعم التنسيق بين تلك الجهات ويسد الثغرات .**
4- **تطوير القوانين الخاصة بالأراضي واللوائح التنفيذية بما يواكب ومتطلبات المرحلة وفق تجربة الحكم الفدرالي و السعي إلى تصنيف الأراضي في العراق وتحديد استعمالاتها ووضع التشريعات القانونية اللازمة لذلك لاستقطاب مزيد من الاستثمارات المتوقعة وخلق البيئة المواتية لنجاحها خاصة في المناطق الأقل نمواً.**
5- **إعادة تشكيل الاتحادات والمنظمات الزراعية وتفعيلها بحيث تشمل المزارعين في عموم البلد.**
6- **إعادة النظر في السياسة الزراعية(الحيوانية والبيطرية) بما يعزز ويطور إنتاج الدواجن واللحوم والأسماك كثروة وطنية تخدم الأمن الغذائي في العراق.**

المصادر والهوامش:

(1) أنظر،أ-التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي للعام 2004.

ب- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2001-2003.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2005.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(2004): تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002 ،الكويت 2004.

(3) حميد عبد الحسين العقابي (2006):دراسة عن الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، بحث منشور في كتاب رؤية في

(4) مستقبل الاقتصاد العراقي،مركز العراق
(5) للدراسات ،سلسلة كتب العراق للدراسات،2006.

3) د.سالم توفيق ألنجفي(1987): التنمية الاقتصادية الزراعية، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الثانية،1987.

(6) سلام منعم زامل ألشمري(2006):التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق،بحث مشارك ضمن وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد /جامعة واسط،الكوت،2006.

(7) د.عبد الصاحب العلوان (2002):قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ،مجلة دراسات اقتصادية،العدد16،السنة الرابعة،بيت الحكمة بغداد،2002.

(8) د.هناء عبد الغفار السامرائي(2006):ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق ،بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي،مركز العراق للدراسات ،سلسلة كتب العراق للدراسات،2006.

(9) د.هناء عبد الغفار السامرائي(2002): الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية،الصين أنموذجا،إصدارات بيت الحكمة،الطبعة الأولى،بغداد 2002.

(10) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام2006